تقرير حالة حقوق الانسان الاسبوعي
في مصر
التقرير الـ (102)
من 26 حتي 31 يوليو 2022

- **إعـداد وتحرير**

***أ/ أحمد أبوالمجد**

تمهيد

يهدف تقرير حقوق الانسان في مصر الاسبوعي الى تقديم صورة عن حالة حقوق الانسان وتطورها من خلال آداء المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلي جانب باقى الأطراف المتفاعلة والمؤثرة في صياغة حالة حقوق الانسان في المجتمع المصري كمؤسسات المجتمع المدنى .

بحيث يكون مصدراً للباحثين والمهتمين بقضايا حقوق الانسان ، وكذلك مادة حية تعين النشطاء سواء كانوا سياسيين أو حقوقيين أو غيرهم، وتمكنهم من أدوات ومعلومات هامة و

مفيدة لهم في نشاطهم وعملهم اليومي.

أولاً : الحقوق المدنية والسياسية

إدارة العدالة ودولة القانون

أطلقت السلطات المصرية، السبت، سراح المهندس خالد صادق، والمهندس عبد الرؤوف خطاب، تنفيذا للقرار الجمهوري ٣٢٩ لسنة ٢٠٢٢ بالعفو عن عدد من الصادر ضدهم أحكام قضائية نهائية.

ونشرت شيماء المقدم، زوجة المهندس خالد صادق، الذي كان محبوسا في قضية أحداث مجلس الوزراء، مساء السبت، أول صورة لزوجها بعد الإفراج عنه، وكتبت عبر حسابها على موقع "فيسبوك": "خالد عالأسفلت يا بشر".

ويشار إلى أن المهندس خالد صادق، تم القبض عليه في أغسطس من العام 2021، أي بعد 10 سنوات من أحداث مجلس الوزراء، وتمت وقتها إعادة الإجراءات في المحاكمة التي انتهت في فبراير 2022 بالسجن 7 سنوات.

أيضا، نشر أقارب المهندس عبدالرؤوف عضو اللجنة المركزية بحزب التجمع التقدمي وأمين الحزب بمدينة نصر، صورا له بعد تنفيذ قرار العفو عنه، السبت.

وأصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، الجمعة، قرارا بالعفو عن 7 من السجناء السياسيين، هم: الزميل هشام فؤاد، والباحث أحمد سمير، والفنان طارق النهري، وأشرف قاسم أحمد، وعبد الرؤوف خطاب حسن هطاب، وطارق محمد المهدي صديق، وخالد عبد المنعم صادق صابر.

وكانت سلطات سجن طرة أطلقت السبت أيضا، سراح الزميل هشام فؤاد، الباحث أحمد سمير سنطاوي، والفنان طارق النهري بموجب قرار العفو الرئاسي.

يذكر أن حزاب وقوى سياسية طالبت مؤخرًا بتصفية ملف المحبوسين على ذمة قضايا نشر، وقضايا سياسية، وفتح المجال العام.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي قرر خلال إفطار الأسرة المصرية في نهاية شهر رمضان الماضي، إعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي للنظر في أوضاع وظروف المحبوسين.

ويشمل التشكيل الجديد للجنة، عضوية المحامي طارق العوضي، النائب طارق الخولي، النائب محمد عبد العزيز، كريم السقا، والقيادي العمالي كمال أبو عيطة.[1]

النيابة العامة تأمر بحبس ستة وعشرين متهمًا لتجمهرهم بأسوان

أمرت النيابة العامة اليوم الحادي والثلاثين من شهر يوليو بحبس ستة وعشرين متهمًا أربعة أيام احتياطيًّا على ذمة التحقيقات؛ لاتهامهم بالاشتراك في تجمهر وتعطيل سير وسائل النقل البرية والتعدي على موظفين عمومين بأسوان.

وكانت وحدة الرصد والتحليل بإدارة البيان بمكتب النائب العام قد رصدت تداول منشورات وأخبار على مواقع التواصل الاجتماعي بتجمهر عدد من الأشخاص بأسوان أمام معرض سيارات خاص بدعوى المطالبة بأموالهم من متهم مُحال للمحاكمة الجنائية بتهمة تلقي أموال بغرض استثمارها بغير ترخيص، وتزامن ذلك مع ورود محضر شرطة يفيد بقطعهم للطريق العام وتعطيل حركة القطارات، وتوصلت التحريات لتحديد عدد من المشاركين في ذلك التجمهر، فباشرت النيابة العامة التحقيقات.

إذ انتقل أعضاء النيابة العامة لإجراء المعاينة على مسرح الواقعة، فتبين آثار احتراق لإطار سيارة بمسار قطار السكة الحديد، كما انتدبت قسم الأدلة الجنائية المختص لفحص مسرح الواقعة، واستعلمت من إدارة المرور وإدارة الطرق والكباري وهيئة السكة الحديد المختصة عن قطع الطريق والتلفيات التي ألحقت به، كما أمرت بضبط وإحضار المتهمين، ونفاذًا لذلك ألقي القبض عليهم واستجوبتهم النيابة العامة فأنكروا ارتكابهم للواقعة، وجارٍ استكمال التحقيقات.[2]

النيابة العامة تحقق في الشكاوى المقدمة بشأن

المسجون/ علاء عبد الفتاح

---

[1] درب 31 يوليو https://www.facebook.com/daaarbnews

[2] بيان النيابة العام 31 يوليو https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

حيث ورد للنيابة العامة عدد من العرائض المقدمة من محامي المسجون/ علاء عبد الفتاح وذويه، وآخرها في السادس والعشرين من الشهر الجاري والمقدمة من المحامي المذكور، ومُفادها جميعًا سبقُ تعرض المسجون لتعذيب إبَّان تواجده بمركز الإصلاح والتأهيل بطُره، فضلًا عن منع ذويه من زيارته بمركز الإصلاح والتأهيل بوادي النطرون بدعوى رفض المسجون استقبال الزيارة يومي الرابع والعشرين والخامس والعشرين من ذات الشهر تحديدًا، وتخوفهم لذلك من صحة هذا الادعاء، وتعنت إدارة مركز الإصلاح بمنع الزيارة عنه، فاتخذت النيابة العامة كافَّة إجراءات التحقيق في تلك الشكاوى.

حيث انتقل أمس الأربعاء الموافق السابع والعشرين من الشهر الجاري أحدُ رؤساء النيابة بإدارة حقوق الإنسان بمكتب النائب العام إلى مكان إيداع المسجون بمركز الإصلاح والتأهيل بوادي النطرون، واطلع على ملفه، فتبين سابق استقباله لثماني زيارات من والدته وشقيقتيه وبعضٍ من ذويه، وإحضارهم الطعام له في بعض تلك الزيارات، وآخر تلك الزيارات كانت لوالدته في السادس عشر من الشهر الجاري، كما تبين بالفحص توقيع الكشف الطبي عليه بصفة دورية، وعدم معاناته من أي مشكلات صحية، أو سابق إصابته بأي مرض.

وبسؤال مدير المركز الطبي بمركز الإصلاح شهد بأن المسجون يتمتع بصحة جيدة، وأن الطبيب المختص يمرُّ عليه وعلى باقي المسجونين بانتظام لمتابعة أحوالهم الصحية، وأنه لم يسبق معاناة المسجون من أي مشكلة صحية أو شكوى من أية أعراض.

وبسؤال نائب مدير مركز الإصلاح والتأهيل شهد بأن المسجون منتظم في استلام وجبات الطعام، واستقبال الزيارات، والتريض.

وقد عاين رئيسُ النيابة الغرفةَ المسجون بها، فتبين اتساعها وعدم تكدسها بالمسجونين، حيث إنها تضم ثلاثة مسجونين فقط غيره، كما أنها تتمتع بتهوية وإضاءة جيدة، وتحتوي على متطلبات الحياة اللازمة، فضلًا عن حيازة المذكور لأعداد كبيرة من الكتب والمجلات بلغات مختلفة.

وبسؤال النيابة العامة للمسجون/ علاء عبد الفتاح قرَّر أنه يُعامَل معاملةً كريمةً من ضُباط مركز الإصلاح والتأهيل وأفراده، ولا يشتكي من مكان إيداعه، أو منع مستلزمات المعيشة عنه، وبعد إجابته على بعض أسئلة المحقق رَفَضَ استكمال التحقيق، وطلب التواصل مع أحد أعضاء القنصلية البريطانية لحمله جنسيتها دون أن يُقدم ما يفيد حمله لتلك الجنسية، ودوَّن ورقةً قدَّمها لرئيس النيابة طلب فيها توفير ساعة يدٍ وراديو واشتراك الجرائد والتلفاز وزيادة مدة التريض المتاحة له.

وقد ناظرت النيابةُ العامة المسجونَ فتبين خلوُّ جسده من أي إصابات تشير لسابقة تعرضه لأي تعذيب، كما سألته النيابة العامة عما إذا كانت به أي إصابات لم تلحظها النيابة العامة فأجاب نفيًا.

وعلى ذلك فإن التحقيقات التي تجريها النيابة العامة في الشكاوى المذكورة حتى تاريخه لم يثبت منها صحةُ ما تضمنته من تعرضه لأي تعذيبات بدنية أو سوء معاملته، كما أنَّ النيابةَ العامةَ -في ذات الإطار- تُؤكد عدم صحة ما ادعته إحدى شقيقتي المسجون بمواقع التواصل الاجتماعي من وجود تعمُّد في حفظ العرائض الخاصة بالشكاوى المتعلقة به، فلقد تم تقديم العديد من تلك العرائض والتي تطابق بعضها في مضمونها، ومنها العريضة رقم (32427) والتي تحمل رقم كودي (179304)، والمتبع بمكتب النائب

العام هو حصر العرائض المتطابقة في الموضوع والتعامل معها كوحدة واحدة، وهذا هو سبب تلقي المذكورة رسالة إلكترونية تفيد بحفظ العريضة المشار إليها لتطابقها مع غيرها، والتي باشرت النيابة العامة التحقيقات فيها، وتلك هي الآلية المتبعة في نظر العرائض المقدمة لمكتب النائب العام دون استثناء أو تمييز.[3]

قضت محكمة جنايات القاهرة برئاسة المستشار إسماعيل الرشيدي، اليوم، بالسجن المشدد عشر سنوات لطليق وزيرة الصحة هالة زايد، محمد عبد المجيد الأشهب، وتغريمه 500 ألف جنيه، وحبس مدير إدارة العلاج الحر السابق بالوزارة، سنة مع الشغل، وذلك في اتهام الأول بطلب رشوة خمسة ملايين جنيه، لاستعمال نفوذه للحصول من الثاني على ترخيص لأحد المستشفيات الخاصة المخالفة لشروط الترخيص، في القضية المعروفة إعلاميًا بـ«رشوة وزارة الصحة».

الحكم في القضية التي بدأ التحقيق فيها وسط اختفاء زايد عن المشهد، وإعلان الحكومة في 28 أكتوبر الماضي منحها إجازة مرضية، وتكليف وزير التعليم العالي خالد عبد الغفار بمهامها، وهو الأمر المستمر حتى اليوم، صاحبه تساؤلات من أطباء ومسؤولين بالوزارة عن مصير الوزيرة خصوصًا في ظل معاودة ظهورها وحضورها مناسبات غير رسمية بداية من الشهر الماضي، قائلين لـ«مدى مصر»: «محدش عارف الإجازة المرضية مستمرة لغاية إمتى».

وبرأت المحكمة في القضية نفسها وسيطي الرشوة، وهما مالك مستشفى الفيومي، السيد عطية إبراهيم الفيومي، وضابط قوات مسلحة بالمعاش، حسام الدين عبد الله فودة، بسبب اعترافهما.

وترجع أحداث الواقعة محل الحكم إلى نشر الصحف بداية من 26 أكتوبر الماضي، أنباءً متزامنة عن إصابة الوزيرة بأزمة قلبية، ونقلها إلى مستشفى وادي النيل، وإلقاء ضباط بهيئة الرقابة الإدارية القبض على عدد من المسؤولين بوزارة الصحة في قضية فساد كبيرة، خلال حضور الوزيرة لحفل تخرج طلبة الكليات والمعاهد العسكرية، في 25 أكتوبر الماضي.

وفي حين لم تصدر الحكومة وقتها أية تصريحات رسمية عن الوزيرة، نشرت جريدة «الأسبوع»، المملوكة للنائب مصطفى بكري المعروف بقربه من أجهزة الأمن، خبرًا -حذفته لاحقًا- عن القبض على مدير مكتب الوزيرة وآخرين بتهمة الرشوة، ونقلت عن مصادر أن زايد فوجئت عقب عودتها من حفل تخريج الكليات والمعاهد العسكرية بوجود قضية رشوة كبرى تتابعها الرقابة الإدارية في وزارتها منذ نحو شهر، ثم نشرت الجريدة نفسها خبرًا يفيد بخروج مدير مكتب الوزيرة من الحبس وعودته لعمله للوزارة بشكل طبيعي.

من جانبها، لم تصدر الرقابة الإدارية أية بيانات حول الواقعة، فيما أعلنت النيابة العامة في 27 أكتوبر الماضي توليها التحقيق مع مسؤولين بـ«الصحة» لم تحددهم في تهم لم تحددها، مطالبة الجميع بالالتزام بما تعلنه وحدها من معلومات تجاه الواقعة، وفي اليوم التالي، نشرت الجريدة الرسمية قرار رئيس الوزراء بقبول الإجازة المرضية المُقدمة من زايد، وتكليف وزير التعليم العالي، خالد عبد الغفار قائمًا

[3] بيان النيابة العامة 28 يوليو https://www.facebook.com/ppo.gov.eg

بمهامها، في الوقت الذي كشف مصدر قضائي في تصريحات سابقة لـ«مدى مصر» عن أن النيابة استمعت إلى أقوال الوزيرة ونجلها في القضية على سبيل الاستدلال، ولم توجه لهما اتهامات، فيما قال ضابط الرقابة الإدارية المسؤول عن التحقيق في القضية، أمام المحكمة وقت تداول القضية إن أحد ملاك مستشفى دار الصحة، قدم بلاغًا للهيئة عن عرض الأشهب عليه وعلى باقي الملاك إنهاء إجراءات استخراج تراخيص المستشفى مقابل خمسة ملايين جنيه، تَحصّل منها على 600 ألف جنيه.

ولفت الضابط في شهادته أمام المحكمة إلى أن الأشهب كان يُعرف نفسه بأنه زوج وزيرة الصحة، وأدرج ذلك في بيانات حساباته الشخصية على مواقع التواصل لتحقيق مصالح شخصية، فيما توصلت التحريات إلى أن الوزيرة حصلت على حكم خُلع منه، ولكن لم يتم التأكد من صحة الواقعة، بحسب شهادة الضابط، الذي أوضح أن المتهم لم يُغيّر حالته الاجتماعية في أوراقه الرسمية استغلالًا لاسم الوزيرة.

وتابع الضابط أن المتهم الأول طلب من نجله التواصل مع مسؤولين بوزارة الصحة حتى لا يتواصل معهم مباشرة، وهو ما ترتب عليه تشكيل لجنة من إدارة العلاج الحر بإعادة المعاينة للمستشفى المذكور في التحقيقات، وانتهت المعاينة إلى عدم وجود ملاحظات تعوق صدور تراخيص للمستشفى وموافقة اللجنة، مؤكدًا أن مدير مكتب وزيرة الصحة ليس له علاقة بواقعة الرشوة، وهو ما انتهت على إثره المحكمة من قصر العقوبة على طليق الوزيرة ومدير إدارة التراخيص بالعلاج الحر، بعدما أعلنت النيابة سماع شهادة 13 شخصًا بالوزارة وخارجها.[4]

طالب ما يزيد عن 130 شخصية عامة وسياسية ومحامين وصحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، النيابة العامة بسرعة التحرك والتحقيق في أنباء الاعتداء على الناشط السياسي أحمد دومة داخل محبسه في سجن مزرعة طرة، وفي الإهمال الجسيم الذي تعرض له الباحث أحمد سمير، الذي يعد تهديداً وتعريضاً لحياته للخطر.

كما طالب المتضامنون، في بيان مشترك، أعضاء لجنة العفو الرئاسية والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وعلى رأسه الدكتورة مشيرة خطاب رئيسة المجلس، بالقيام بزيارة عاجلة لأحمد دومة في محبسه للوقوف على الانتهاكات التي تعرض لها، بالإضافة إلى معرفة حقيقة الوضع الوقائي المتردي الذي تسبب في إصابة العديد من السجناء بفيروس كورونا المستجد، واتخاذ الإجراءات الطبية اللازمة تجاه المصابين.

وأوضح البيان أنه: "أنه في يوم 19 يوليو 2022 في سجن مزرعة طرة تعرض الشاعر والسجين السياسي أحمد دومة للسب والضرب مقيد اليدين والأرجل على يد رئيس مباحث سجن المزرعة ويدعى أحمد زين، بعدما تعرض الباحث أحمد سمير لواقعة إهمال جسيم أثارت زعر زملائه بالعنبر، حيث عانى ما يشبه التهيج في الجهاز التنفسي إثر تنظف إدارة السجن الزنازين والعنبر بمواد أثرت عليه كونه مصابا بفيروس كورونا ضمن أغلب سجناء العنبر، ويعانون إهمال إدارة السجن وعدم اتخاذها أي إجراءات طبية

[4] مدي مصر 27 يوليو https://www.facebook.com/mada.masr

ووقائية للمصابين والمخالطين لهم".

وأضاف أنه "بسبب تأخر إدارة السجن في إغاثته، تعرض سمير لنوبة هلع فقد على إثرها الوعي لفترة طويلة، بدأ زملاؤه في العنبر ومنهم دومة الصراخ لمحاولة إخراجه من زنزانته للمستشفى، حيث تأخر نقله لمدة ساعة، بسبب إصرار مسؤولي السجن على ارتدائه قميصا حينها".

وأشار الموقعون إلى أن "زملاء سمير استمروا حوالي ثلث ساعة أخرى في نقاشات ومفاوضات مع الإدارة لنقله إلى المستشفى، ما أدى إلى مشادة كلامية بين الضابط أحمد زين وبين أحمد سمير وأحمد دومة، اتهم فيها سمير رئيس المباحث بتعمد قتله، ثم تطورت المشادة إلى شجار مع دومة، تم بعدها نقل سمير المستشفى ونقل دومة مقيدا بشكل كامل إلى مكتب رئيس المباحث، الذي تعدي عليه بالضرب المبرح والسب"، بحسب البيان.

وتابعوا: "حدث هذا تحت أعين مفتش مباحث منطقة طرة العقيد أحمد الوكيل، وكذلك مأمور سجن المزرعة، ثم أتى مفتش من وزارة الداخلية ليتهم دومة بالتعدي على الضابط، فيما طالبه دومة بتحرير شكوى رسمية وبفتح تحقيق تجريه النيابة العامة في الواقعة وتستمع فيه لأقواله وأقوال زملائه لبيان من هو المعتدي الحقيقي، وهو الأمر الذي لم يحدث إلى ساعتنا هذه".

ولفت البيان إلى أن "الواقعة تعد تصعيدا جديدا في التعامل مع السجناء بما يخالف اللوائح والقوانين، فبعدما شاهدنا عددا من السجناء فقدوا حياتهم بسبب الإهمال الطبي، خاصة في ظل جائحة عالمية، وبعد منع عدد من الزيارات لمجموعات من السجناء السياسيين، نجد هذا التصعيد الآن والاستخدام الممنهج والمتعمد للعنف الجسدي غير المبرر من إدارة السجن".

ونقل المتضامنون آمال عائلة أحمد دومة في الإفراج عنه، بعد أن قضى أكثر من 8 أعوام ونصف محبوسا في ظروف صعبة، ويعيش في خطر داهم، حيث ترك الانتهاك الذي تعرض له أثره عليه جسمانيا ونفسيا، مؤكدين رفضهم جميع أشكال التعدي على السجناء السياسيين، التي تفاقمت إلى حد غير مسبوق في وقت ظن فيه البعض أن هناك توجه من الدولة لإغلاق ملف سجناء الرأي والسياسيين.[5]

كشف مصدر داخل شركة المتحدة للخدمات الإعلامية، المملوكة لجهاز المخابرات العامة، عن وثيقة يجري إعدادها داخل الشركة لضبط إنتاج فيديوهات البث المباشر، تحت عنوان «وثيقة ضوابط البث المصور» على منصات المجموعة، وذلك بعد صدور قرار داخلي بمنع استخدام خدمة اللايف فيديو منذ

[5] درب 28 يوليو https://www.facebook.com/daaarbnews/

13 يوليو الماضي في المواقع الإخبارية المملوكة لـ«المتحدة»، وفي مقدمتها صحف «الوطن» و«اليوم السابع» و«الدستور» و«صوت الأمة».

بحسب المصدر نفسه، لم يكن السبب وراء قرار إيقاف البث المباشر فقط الانتقادات الموجهة لصحيفتي «الوطن» و«اليوم السابع» بخصوص فيديوهات البث المباشر التي بُثت من إحدى محطات البنزين عقب قرار رفع أسعار الوقود، إنما أتى أيضًا استجابة لتصريحات الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 6 يوليو، حينما تحدث عن الإعلام.

مصدران آخران في صحيفتي «الوطن» و«اليوم السابع» قالا إنهما تلقيا تكليفًا بحذف عدد من قصص البث المباشر القديمة أيضًا، بعد قرار منع استخدام الخدمة بناءً على تعليمات من الشركة، أبرزها لايف «الثلاجة» الذي بثته صفحة «الوطن بلس» لسيدة تجلس فوق الثلاجة لتقطيع البامية وعنوانه استخدامات أخرى للثلاجة غير حفظ الأكل، ولايف «شاروخان قنا» الذي بثته «اليوم السابع» عن مواطن قرر السفر مشيًا على الأقدام من قنا للقاهرة.

وبخصوص محتويات الوثيقة، أشار المصدر إلى أنها ستمنع تناول أي قصص جدلية متعلقة بالأسعار، باستثناء البيانات والتعليقات الرسمية، وستمنع تناول الخرافات وتغطية الجنازات والحوادث ذات الطابع الجنسي، على غرار ما كان يقدم من تلك المواقع التابعة لـ«المتحدة» خلال الفترة الأخيرة، مع وضع قواعد للسماح ببث الموضوعات ذات الطابع الترفيهي.

وبحسب مسؤول سابق مطلع في صحيفة «الوطن»، قال إن العوائد المادية لمؤسسة الوطن حتى تاريخ نهاية عمله في نوفمبر 2021، كانت تصل شهريًا بكل منصاتها سواء الإخبارية أو الرياضية لما يوازي بالعملة المحلية مليون جنيه شهريًا، وفي بعض الأحيان، حال وجود قصص رائجة تصدرت فيها «الوطن»، يصل العائد إلى مليون وربع المليون شهريًا.[6]

الحق في الحياة والامان الشخصي

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في بيان، عن ارتفاع عدد حوادث القطارات إلى 978 حادثة عام 2021 مقابل 898 حادثة عام 2020 بنسبة ارتفاع 8.9%، كما ارتفع عدد وفيات حوادث الطرق لـ7101 متوفي عام 2021 مقابل 6164 متوفيًا عام 2020 بنسبة ارتفاع 15.2%.

وأوضح بيان «الإحصاء» الذي صدر أمس، أن عدد وفيات حوادث القطارات بلغت 405 متوفيين عام 2021 مقابل 296 متوفيًا عام 2020 بنسبة ارتفاع بلغت 36.8%، فيما بلغ عدد المصابين 769 مصابًا عام 2021 مقابل 525 مصابًا عام 2020 بنسبة ارتفاع 46.5%.

ولفت البيان إلى أن السبب الرئيسي لحوادث القطارات في عام 2021 كان «مسؤولية الغير»، والتي تسببت في 693 حادثة، بنسبة 70.9%.

[6] مدي مصر 26 يوليو https://www.facebook.com/mada.masr

وأفاد «الإحصاء» أنه رغم ارتفاع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق إلا أن عدد إصابات حوادث الطرق تراجع إلى 51511 إصابة عام 2021، مقابل 56789 إصابة عام 2020 بنسبة انخفاض 9.3%، موضحًا أن الإصابات طبقًا لمستخدم الطريق، كان في المرتبة الأولى (الركاب) بعدد 17805 مصابين يليها (المشاه) بعدد 12948 مصابًا عام 2021.

وأوضح أن عدد إصابات الذكور 41670 مصابًا عام 2021 مقابل 46324 مصابًا عام 2020 بنسبة انخفاض 10%، بينما بلغ عدد إصابات الإناث 9331 مصابًا عام 2021 مقابل 10222 مصابًا عام 2020 بنسبة انخفاض 8.7%.

وكان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء غير مصدر نشرة بيانات حوادث الطرق العام الماضي، في نشرة حوادث الطرق لعام 2020، من بيانات وزارة الداخلية إلى بيانات وزارة الصحة، موضحًا أنه فعل ذلك للتوافق مع المنهجية الدولية التي تعتمد على بيانات وزارة الصحة في تقدير عدد المصابين والوفيات. ولذلك غير الجهاز اسم النشرة من «حوادث الطرق والقطارات» إلى «نتائج حوادث الطرق والقطارات».[7]

قررت نيابة العمرانية بالجيزة ، حبس المتهم بمحاولة ذبح قبطى وابنه بشارع خاتم المرسلين بالعمرانية اربعة أيام على ذمة التحقيق ، واستكمال سماع شهادة الشهود وانتظار تقرير تحريات الشرطة.

كانت المتهم أحمد محمد صلاح الشهير بكمبولة ، شرع فى ذبح مسن قبطى يدعى جوزيف اسرائيل صاحب محل للمشروبات الكحولية بشارع خاتم المرسلين وطعنة عدة طعنات واصابة ابنه اميل جوزيف ، وهو يطلق صيحات التكبير قبل ان يتمكن الاهالى من القبض عليه وتسلميه للشرطة ونقل المصابين للمستشفى لتلقى العلاج.

واستمعت نيابة العمرانية أمس لاقوال الشهود على الواقعة من اهالى المنطقة ومن العاملين بمحل الضحية وايضا ابن الضحية الثانى ، الذين أكدوا أن المتهم أحمد محمد لا تربطه اى علاقة بالضحية وعقب قيامة بصلاة الفجر باحدى المساجد بالقرب من محل الواقعة ، خرج وتوجه فى هدوء الى محل الضحية الذى كان يجلس امام محله وهو يصرخ ويقول " حلال حلال الله واكبر وقام بنحر رقبة الضحية الذى قاومه وسقط ، فقام الجانى بطعنة ثلاثة طعنات .

وعندما أسرع ابنه لانقاذه اعتدى عليه الجانى فصدم باحد اعمدة الانارة واصيب بكسر بالجمجمة ، وأسرع العاملين بالمحل بابعاده وانتزاع السكين منه ، ولكن كانت المفاجاة بوجود سكين أخر معه ظل

[7] مدي مصر 27 يوليو https://www.facebook.com/mada.masr

يرهب بها الاهالى لكل من يقترب منه وسط الشارع وهو يصرخ ويهتف بالتكبير حتى انقضوا عليه واسقطوه ارضا وقام بتقيده بعد ضربه .

وقامت النيابة بالاطلاع على بعض مقاطع الفيديو المصورة وترصد الجانى وهو يحمل سلاحه ويهتف ويحاول الاهالى السيطرة عليه ، كما تم تحريز كاميرات المراقبة لمحل الضحية وبعض الكاميرات المجاورة التى ترصد الحادث كاملا ، حيث قررت النيابة حبس المتهم اربعة أيام على ذمة التحقيق.[8]

الحق في المشاركة في الحياة العامة

عقد مجلس أمناء الحوار الوطني اليوم السبت 30 يوليو 2022، ثالث جلساته، بمقر الأكاديمية الوطنية للتدريب؛ لمناقشة واستعراض البنود والموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.

وفي بداية الجلسة، ثمّن المنسق العام وأعضاء المجلس قرارات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي بالعفو الرئاسي عن باقي العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم، كما تطلّعوا إلى مواصلة النظر في إصدار مزيداً من قرارات العفو خلال المرحلة القادمة.

كما استعرض مجلس الأمناء ما توصّل إليه في ختام جلسته الثانية من تحديد قضايا المحور السياسي؛ والتي تضمّنت إنشاء 3 لجان فرعية وهي: مباشرة الحقوق السياسية والتمثيل النيابي والأحزاب السياسية، والمحليات، وحقوق الإنسان والحريات العامة.

وتم خلال جلسة اليوم مناقشة قضايا المحور المجتمعي، وذلك وفقاً لترتيب المقترحات الوارد إلى الأمانة الفنية، حيث طرحت اللجنة الداخلية المُشكّلة من أعضاء المجلس لهذا الغرض أهم القضايا التي توصّلت إليها بعد مناقشات على مدار الأيام الماضية.

وشهدت الجلسة، مناقشات موسعة حول تصنيف أولويات العمل في المحور المجتمعي؛ نظراً للتداخل الكبير بين طبيعة القضايا المجتمعية والقضايا الاقتصادية وانعكاس كل منها على الاخر، حيث انتهى المجلس إلى التوافق على خمس قضايا رئيسية في المحور المجتمعي هي: التعليم، والصحة، والقضية السكانية، وقضايا الأسرة والتماسك المجتمعي، والثقافة والهوية الوطنية. وقد تم إنشاء خمس لجان فرعية لكل منها.

وقرر مجلس الأمناء أنه مستمر في الانعقاد على أن يعود لاستكمال نظر جدول الأعمال يوم الأربعاء القادم الموافق 3 أغسطس الساعة 12 ظهراً بمقر الأكاديمية وذلك لمناقشة وتحديد قضايا المحور الاقتصادي نظراً لأهميته وما يحتاجه إلى مناقشات مُوسعة.[9]

---

[8] وطني 29 يوليو https://www.wataninet.com/

[9] بيان مجلس أمناء الحوار الوطني 30 يوليو https://www.facebook.com/National.Dialogue.NTA/

أعرب محمد أنور السادات، رئيس حزب الإصلاح والتنمية، عما أسماه "استغرابه الشديد" من "تحاد الصناعات المصرية واتحاد الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال والمستثمرين، في تخليهم عن مجرد المطالبة ببحث موقف زملاؤهم المحبوسين احتياطيا أو على ذمة قضايا أخرى".

وأضاف السادات، في بيان، اليوم الأحد، أن ذلك يأتي "في وقت تعد فيه الأجواء مهيئة لبحث موقف حالات كثيرة والإفراج عنهم مع انطلاق فاعليات الحوار الوطني".

أوضح السادات أن الجميع "استبشر خيرا مع بداية فاعليات الحوار الوطني والإفراجات التي تتم بشأن الأسماء المقدمة من ممثلي الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والنشطاء والصحفيين وغيرهم في حين لم يحرك هؤلاء ساكنا وهناك رجال صناعة وتجارة زملاء وأعضاء في هذه الاتحادات وجمعيات المستثمرين لهم قضايا مماثلة لم يزوروهم في محبسهم ولم يتساءلوا حتى عن حالتهم وأوضاعهم أو يلعبوا دور الوساطة لإنهاء قضاياهم والاتهامات الموجهة إليهم".

وقال السادات: "من المفترض أن هذه كيانات ترعى مصالح أعضاءها بالقانون، أين أنتم والعالم كله يتحدث عن زملاءكم؟ هل هو الخوف على المقاعد والتمثيل؟ أم أن المصالح تتصالح في النهاية".

وأضاف السادات: "استمراركم في مواقعكم أصبح على المحك، ربما يأتي أخرون بدلا منكم يدركون حجم المسئولية ويكون لهم موقف حقيقي مشرف بالحق والقانون، قوموا بدوركم من باب الصداقة أو الزمالة والإنسانية".

وأضاف: "انظروا حولكم فجميع الكيانات المماثلة قاموا بدورهم تجاه أعضاؤهم فيما عدا أنتم فاعتبروا يا أولى الأبصار".[10]

ثانيا: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

قرر الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس، ضم مليون أسرة إضافية لبرنامج تكافل وكرامة، بجانب صرف مساعدات استثنائية لعدد تسع ملايين أسرة لمدة ستة أشهر، من الأسر الأكثر فقرًا وأصحاب المعاشات ممن يتلقون أقل من 2500 جنيه، وكذلك العاملين بالجهاز الإداري ممن يتلقون أقل من 2700 شهريًا.

وبحسب بيان المتحدث باسم الرئاسة فإن المساعدات الاستثنائية ستُكلف نحو ستة مليارات جنيه إجمالًا.

ويعد ضم مليون أسرة إلى «تكافل وكرامة»، ضعف ما كان مُقررًا في البيان المالي للموازنة الذي خصص 2.7 مليار جنيه لضم 450 ألف أسرة إلى البرنامج، ليصبح إجمالي تكاليف البرنامج بعد ضم

[10] درب 30 يوليو https://www.facebook.com/daaarbnews

المليون أسرة، 25 مليار جنيه مقارنة بـ 22 مليار جنيه لتمويل «تكافل وكرامة»، أقرت في الموازنة الخاصة بالسنة المالية الحالية، ما يعني زيادة نحو ثلاثة مليار جنيه.
وتباطأ نمو مخصصات الدعم، في الموازنة الحالية، الذي ارتفع بنسبة 10% مقارنة بزيادة نسبتها 22% في موازنة السنة المالية المنتهية.[11]

أرتفع سعر صرف الدولار الأمريكي في مصر، الأحد، واقترب من الوصول إلى 19 جنيها، حيث سجل الدولار الأمريكي داخل البنك المركزي المصري، 18.9094 للشراء و18.9883 للبيع.
أيضا سجل اليورو ارتفاعا طفيفا، حيث سجل 19.3217 للشراء داخل البنك المركزي و19.4099 للبيع، فيما كان سعره السبت نحو 19.10.
وكان البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قد رفع الأربعاء، سعر الفائدة القياسي مرة أخرى بمقدار ثلاثة أرباع نقطة مئوية، وقال إنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من الزيادات في معركته المستمرة للحد من ضغوط الأسعار المتزايدة.
وهذه الزيادة هي الثانية على التوالي بمقدار 75 نقطة أساس، ورابع مرة تُرفع فيها الفائدة هذا العام، مع تحرك حكام البنك المركزي الأمريكي بقوة لتهدئة أقوى زيادة في التضخم منذ أكثر من 4 عقود، تجنبًا للركود في أكبر اقتصاد في العالم.[12]

ارتفعت أسعار الأعلاف الحيوانية، لتسجل اليوم 13 ألف جنيه، بزيادة تتجاوز ألفي جنيه مقارنة بالأسبوع الماضي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مكونات الأعلاف الأساسية محليًا، مثل الذرة الصفراء وكُسب الصويا، ما يهدد برفع أسعار البروتين الحيواني والداجني فضلًا عن الزيوت النباتية، حسبما قالت مصادر بقطاع الاستيراد وصناعة الدواجن لـ«مدى مصر».
وارتفع سعر الذرة الصفراء إلى 9500 جنيه، فيما بلغ سعر كُسب الصويا (أحد منتجات فول الصويا) 13 ألف جنيه، وتستورد مصر 90% من مستلزمات إنتاج الأعلاف في ظل ضآلة الإنتاج المحلي منها، وفقًا لتغطية سابقة لـ«مدى مصر»، ورغم ذلك، تعود الأزمة الحالية إلى سبب داخلي وليس خارجي، إذ أن ارتفاع سعر مستلزمات إنتاج الأعلاف مرتبط بضعف الاتاحات الدولارية من البنوك للإفراج عن الشحنات المحتجزة في الموانئ المصرية، ما صعد بأسعار الأعلاف إلى مستويات قياسية لم تُسجَل من قبل، حسبما قالت مصادر لـ«مدى مصر».
بدأت الأزمة تتفاقم مع الإجازة الطويلة للبنوك خلال عيد الأضحى الماضي، ما أخر الإفراجات عن البضائع، و«لاحظنا الفترة الأخيرة عدم انتظام العمل في البنوك بصورة كاملة بسبب الإجازات الصيفية للموظفين»، كما ترتفع حدة هذه «العطلة» مع كل إجازة أسبوعية للبنوك، والتي تعطل الإجراءات، حسبما أوضح عضو مجلس إدارة اتحاد منتجي الدواجن، محمد صالح لـ«مدى مصر».

[11] مدي مصر 27 يوليو https://www.facebook.com/mada.masr
[12] درب 31 يوليو https://www.facebook.com/daaarbnews

وكانت تغطية سابقة لـ«مدى مصر» قد أشارت إلى أن البنوك العاملة في مصر رفعت قيمة عمولاتها اللازمة لفتح الاعتمادات المستندية للاستيراد بعد قرار البنك المركزي مارس الماضي بقصر الاستيراد على الاعتمادات المستندية والاستغناء عن مستندات التحصيل التي توفر تكلفة أقل للمستوردين المصريين.
وبعد موجة من غضب المُصنعين المصريين وتدخل رئاسي، استثنى البنك المركزي المصري بعض القطاعات من شرط الاعتمادات المستندية، لكنه لم يستثن الواردات الزراعية أو المواد الخام اللازمة للزراعة. بالتزامن من ذلك، واجه المستوردون صعوبات في تدبير العملة الصعبة، إذ توفرها أغلب البنوك للسلع الاستراتيجية فقط، وبشروط صعبة، كما أنها تستغرق أسابيع.
ولأن الذرة على عكس القمح، رغم أهميتها، فلا تعد الذرة سلعة تموينية؛ لا تستوردها الحكومة أو تحتفظ بمخزون استراتيجي منها. ولكن هذه المهمة تقع بالكامل على القطاع الخاص. وحتى احتياجات مصانع الأعلاف الحكومية من الذرة يوفرها القطاع الخاص، وهو ما يعمق الأزمة. «القطاع الخاص هو المسؤول عن استيراد مستلزمات الأعلاف، ومحدش عارف يعدي حاجة دلوقتي من الموانئ علشان مفيش دولار، فلو حد عدى حاجة بيحط السعر اللي على كيفه خصوصًا أن الصناعة دي متنفعش تقف، شركات الألبان ومصنّعي الدواجن والمواشي هيشتروا بأي سعر، يا هيوقفوا شغل مفيش حل تاني»، يقول هشام سليمان، مستورد لـ«مدى مصر».
محمود مشالي، أحد مُنتجي الدواجن في محافظة الدقهلية، أكد ما قاله سليمان، مشيرًا إلى أنه يواجه صعوبة في توفير الأعلاف في الوقت الحالي، لكنه سيشتريها بأي ثمن لأن الامتناع عن شرائها يعني «خراب بيته»، حسبما وصف.
وأوضح مشالي لـ«مدى مصر» أن الطلب على الدواجن والبيض منخفض في ظل ارتفاع الأسعار الأخير، لكنه لا بد أن يستمر في بيع الدواجن والكتاكيت لأن لها دورة إنتاج محددة. مضيفًا أن معظم منتجي الدواجن يتعرضون لخسارة منذ ثلاثة أشهر، إذ يبيعون الدجاج والبيض بأقل من سعر التكلفة. «كيلو الفراخ البيضا دلوقتي تكلفته 33 جنيه، أنا ببيعه بـ28 جنيه، ولو مبيعتوش هيموت، وهبقى خسرت كدة كدة».
من جانبه، أرسل اتحاد مُنتجي الدواجن خطاب استغاثة إلى رئاسة الجمهورية، ومجلس الوزراء، والبنك المركزي، ووزارة الزراعة يطالب بالتدخل لحل الأزمة عبر توجيهات للبنوك بتسهيل الإتاحات الدولارية، والموافقة على الاعتمادات المستندية، والإفراج عن الشحنات المتراكمة في الموانئ منذ عيد الأضحى الماضي، حسبما قال صالح لـ«مدى مصر».
ورغم انخفاض الأسعار العالمية لحبوب الذرة والصويا لأقل مستوى لها منذ الغزو الروسي لأوكرانيا، إلا أن الأسعار محليًا تواصل الصعود، ما يهدد برفع أسعار الزيوت النباتية، التي تعتمد على فول الصويا والذرة لصناعتها.[13]

[13] مدي مصر 31 يوليو https://www.facebook.com/mada.masr